الصباح AL-SABAH

بحضور نخبة من الحقوقيين على مسرح حمد العيسى بمقر الجمعية

«المحامين» عقدت حلقة نقاشية بعنوان «اتفاقيات بحاجة إلى التصديق - يوم عمل معني بالاختفاء القسري ومناهضة التعذيب»

أقامت جمعية المحامين الكويتية حلقة نقاشية بعنوان»اتفاقيات بحاجة إلى التصديق – يوم عمل معني بالاختفاء القسري و مناهضة التعذيب» على مسرح المرحوم حمد العيسى بمقر الجمعية.

أدارت الحلقة الناشطة الحقوقية هديل بوقريص وشارك فيها كل من رئيس اللجنة المركزية في المنبرالديمقراطي بندر الخيران والناشط بحقوق الإنسان الدكتور عبد العزيز العريض والمحامي الأستاذ المساعد للقانون الجنائي بكلية القانون الكويتية العالمية د.فواز خالد الخطيب و المدرب بمجال حقوق الانسان الكويتي المهندس عادل القلاف والمحامي عبد العزيز أبو مجداد.

بداية، تحدث الدكتور عبد العزيز العريض عن المصطلحات المتعلقة باتفاقية الاختفاء القسري ومدى ارتباطها باتفاقية مناهضة التعذيب، شارحًا الوسائل الخاصة بحماية حقوق المختفين قسريًا أو المعرضين للتعذيب، كما قام المهندس عادل القلاف بشرح اتفاقية الاختفاء القسري ومدى ارتباطها باتفاقية مناهضة التعذيب متناولاً موادهما، وقدم الأستاذ بندر الخيران أمثلة لبعض القضايا التي وقع فيها انتهاكات بحق المتهمين ومن ثم تطرق الدكتور فواز الخطيب وعبد العزيز بومجداد للجانب القانوني لحقوق المتهمين.

بدوره، أشار الدكتور فواز الخطيب إلى أن هناك صراع مُستمر بين الأمن والحقوق والحريات في التاريخ البشري، وهذا ينعكس كذلك على تطور القانون الجنائي بانتقاله من عصر الانتقام إلى عصر العقاب وصولاً لعصرنا الحالي الذي يسعى فقهاء القانون لترسيخ مفهوم الإصلاح بدل العقاب، مضيفا بأن محاضر المجلس التأسيسي للدستور الكويتي كشفت عن قلق رجال الأمن من الجريمة وقلق الحقوقيين على الانتهاك الذي قد يقع على المتهمين مما انعكس على مواد الدستور الكويتي التي حظرت التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة والإيذاء وأكدت بأصل البراءة للمتهم وأهمية تحقيق المحاكمة القانونية التي تؤمن فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع.

وأضاف الخطيب بأن دول العالم أجمعت على أهمية إرساء قواعد العدالة وضمانات الدفاع وعلى أثر ذلك تم إنشاء الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار 42 لسنة 1991 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وقد تم تصنيف صنف الإجراءات التعسفيّة لحالات وفئات منها استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير الحرمان من الحرية، وكذلك الحرمان من الحرية عن حكم أو قرار فيما يتصل بممارسة الحقوق أو الحريات المنصوص عليها في المواد 12 و18 و19 و21 و22 و25 و26 و27 من العهد الدولي وكذلك في المواد أرقام 7 و13 و14 و18 و19 و20 و21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

مشيرًا أن الأمم المتحدة تسعى إلى إرساء القيم العالمية وتحث كافة الدول على الالتزام التام بالقوانين الدولية المتصلة بالتمتع بالحق في المحاكمة العادلة والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المواثيق الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية.

وأشار الخطيب بأن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بيّن البديهيات التي قد تغيب أحيانًا عن ذهن رجال الأمن ومنها أن القبض يجب أن يكون بموجب مذكرة توقيف ويجب أن يعرف المشتبه به أو المتهم سبب توقيفه والقبض عليه على الفور وفقًا للمبدأ السابع من المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق أي شخص محروم من حريته في التظلم من حجزه»اعتقاله» أمام المحكمة؛ وكذلك المادة «2.9» من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مضيفًا بأن معرفة سبب القبض يتيح للشخص الطعن على شرعية اعتقاله على النحو المنصوص عليه في المبدأ العاشر من المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة، مبينًا بأن هذا الأمر وارد في القانون الكويتي ولكن غير مطبق بالشكل الأمثل،»فسلطة التحقيق تجدد عرض المتهم يومًا بيوم وهو ما يمنع المتهم من التظلم مباشرة لحين صدور قرار بحبسه في آخر المدة «21 يومًا في الجنايات و10 أيام في الجنح».

وأضاف الخطيب بأن قيام بعض أجهزة التحري باتخاذ اجراء الحبس الانفرادي ضد المتهمين هو شكل ظاهر من أشكال الاحتجاز التعسفي الذي ينتهك حق الشخص في الاعتراف به كشخص أمام القانون بموجب المادة «16» من العهد، والعهد يرى أن الحجز الانفرادي في حد ذاته تعذيبًا عملاً بقرار الجمعية العامة رقم 148/60، مبينا بأن الحبس الانفرادي إجراء استثنائي يجب عدم استعماله «وإن لزم الأم فلأقصر مدة على اعتبار أن الحجز الذي يصل لخمسة عشر يومًا يرقى إلى مستوى التعذيب والمعاملة القاسية اللا إنسانية والمهينة وفق هو منصوص عليه في القرارات الأممية.

كما أشار الخطيب إلى أن حرمان المتهمين من الاستعانة بمحامين من جهة الشرطةفي بداية القبض إجراء مخالف لمواد القانون الكويتي، كما أنه يتعارض مع المبدأين السابع عشر والثامن عشر من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز، كما أنه يتعارض مع المادة الرابعة عشر من العهد والقاعدة الواحد وستون من قواعد نيلسون مانديلا المعتمدة من الأمم المتحدة في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وأشار الخطيب بأن هناك تعديلات خجولة من المشرع الكويتي تجاه تلك الحقوق البديهية بدءًا بالقانون رقم 17/1960 مرورًا بالقانون رقم 27/1965م والقانون رقم 3/2012م والقانون رقم 35/2016 بشأن القبض والحجز ومدته وتمكين المتهم من الاتصال بمحام فور القبض عليه، وتلك النصوص لا تطبق في الواقع العملي بحجة أن المتهم لم يطلب محام وهو سخف وتسفيه باعتبار أن حتى الأطفال يعلمون عن حق حضور المحامي في ظل البرامج المرئية المتاحة للعامة .

ورأى الخطيب بأن الحلول لمعضلة الصراع القائم بين الأمن والحقوق والحريات يجب أن تكون تشريعية ، فجهاز الشرطة دائمًا تحت ضغط عامل الوقت لفك لغز الجريمة حيث أتاح القانون الكويتي لرجل الشرطة التحري لمدة 48 ساعة في الجنح مع المتهمين و4 أيام في الجنايات، والشرطة تسعى لحفظ الأمن خلال هذا الوقت من خلال جمع أكبر قدر من الدلائل لإحالة التحريات لسلطة التحقيق المختصة للتحقيق في الجريمة،

والمتهم هو الجهة الأضعف في هذه المعادلة لانقطاع اتصاله بالعالم الخارجي ويتوجب تمكينه من الحصول على محام ابتداءً حتى نمنع انحراف السلطة في إيقاع الإكراه تجاه المتهم من أجل انتزاع اعتراف قد يكون غير حقيقي ووليد ضغط نفسي أو جسدي وهو ما يتعارض مع اعتبارات وضمانات العدالة كحقوق دستورية.

وختم الخطيب بتقديم مقترح بالتعديل التشريعي للمادة 60 مُكررًا بوجوب تسجيل كافة إجراءات التحري والتحقيق بشكل مرئي ومسموع وفق ما هو معمول به في الدول المتقدمة وأن تلزم سلطة الشرطة بتلاوة الحقوق الأساسية للمتهم من خلال شرح أحقيته بالامتناع عن إجابة أي أسئلة وبالحصول على محام قبل الإجابة، مضيفًا بأن من شأن ذلك تفعيل تمكين اتصال المتهمين بأهلهم ومحاميهم، وبحضور المحامين «سنقلل من وقوع الإيذاء والتعذيب، كما أن التسجيل سيكون تحت نظر ورقابة القضاء العادل متى ما طلب الدفاع ذلك للتأكد من أن الإجراءات كانت وفق الأطر القانونية، وأن ذلك لن يتعارض مع مقتضيات العدالة بل سيعززها، فجهات التحري يجب أن تستعين بالتكنولوجيا الحديثة وبالأدوات المتاحة لهم في كشف الجرائم دون استعمال وسائل الضغط والإكراه المادي أوالمعنوي تجاه المتهمين.

د. فواز الخطيب متحدثا خلال الندوة

جانب من الندوة

تتمات

مجلس الوزراء

وأعلن المجلس عددا من الاجراءات خاصة بالقادمين إلى البلاد منها «إجراء فحص «بي سي آر»، قبل الوصول بـ48 ساعة يفيد بالخلو من الإصابة. و»تطبيق حجر منزلي لمدة عشرة أيام بعد الوصول مع إمكانية إنهاء الحجر قبل ذلك، في حال إجراء فحص «بي سي آر» بعد 72 ساعة»، على أن يعمل بالقرار اعتبارا من يوم الأحد المقبل»، داعيا إلى اقتصار السفر على الحالات الضرورية.

وجاءت قرارات مجلس الوزراء تفصيلا على النحو التالي :

أ- إجراء فحص «PCR» قبل الوصول بـ48 ساعة يفيد بالخلو من الإصابة بفيروس كورونا .

ب- يطبق الحجر المنزلي لمدة عشرة أيام بعد الوصول إلى البلاد، مع إمكانية إنهاء الحجر قبل ذلك في حال إجراء فحص « PCR» بعد 72 ساعة على الأقل من وقت الوصول، يؤكد الخلو من الفيروس.

ج- يعمل بالقرار اعتبارا من يوم الأحد الموافق 26 /12 /2021 .

و بشأن ضوابط وشروط المحصنين متلقي اللقاح المضاد لفيروس كورونا :

أ- أحيط المجلس علماً بقرار وزير الصحة، بشأن كل من مضى تسعة أشهر على تلقيه الجرعة المكتملة والمعتمدة لدى دولة الكويت، من اللقاح المضاد لفيروس «كورونا»، اعتباره غير مكتمل التحصين ما لم يتلق الجرعة التعزيزية «التنشيطية» من اللقاحات المعتمدة .

ب- تكليف الجهات المعنية بتنفيذ ما جاء في قرار وزير الصحة ويلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

ج - يعمل بالقرار اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2 /1 /2022 .

ونظراً للارتفاع الملحوظ بأعداد المصابين في عدد من دول العالم، دعا مجلس الوزراء المواطنين والمقيمين كافة، إلى إقتصار السفر لحالات الضرورة فقط، ومواصلة التعاون والالتزام بالاشتراطات الصحية والإجراءات الاحترازية، لنتمكن جميعاً من اجتياز هذه المرحلة بأفضل نتائج بإذن الله.

كما قرر تكليف اللجان والفرق الميدانية بالتشديد على تطبيق الاشتراطات الصحية، للحد من زيادة انتشار فيروس «كورونا» والحفاظ على استقرار الوضع الصحي في البلاد .

وكان مجلس الوزراء قد ناقش في مستهل اجتماعه تطورات الوضع الوبائي العالمي جراء الانتشار المتسارع للمتحور الجديد لفيروس كورونا «أوميكرون» في العديد من الدول حول العالم، وبهذا الصدد استمع المجلس إإلى شرح مفصل قدمه وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح، حول آخر مستجدات الوضع الصحي في البلاد والذي يشهد استقراراً ولله الحمد ، كما أحاط المجلس علماً بالجهود والإجراءات الاحترازية القائمة لاحتواء هذا المتحور والحفاظ على استقرار الوضع الصحي في البلاد .

في السياق نفسه أكد وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، أهمية الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والتقيد بالاشتراطات الصحية، للمحافظة على استقرار الوضع الوبائي في دولة الكويت.

وقال وزير الصحة في تصريح لـ: «كونا» و«تلفزيون الكويت»، عقب اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، ان «الوضع الصحي لله الحمد مازال مستقرا، ولكن نحن بحاجة إلى المحافظة على هذا الوضع».

أضاف ان المتحور الجديد لفيروس كورونا «اوميكرون»، انتشر بسرعة في كثير من دول العالم، ومن المتوقع أن يكون السائد في غضون شهرين مقبلين لذا «لابد من تدعيم القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء للمحافظة على ما حققناه من نتائج طيبة»، مبينا ان القرارات المتخذة أمس، تصب في المصلحة العامة والحفاظ على استقرار الوضع الوبائي في دولة الكويت.

ولفت الى ضرورة الامتناع عن السفر بالوقت الحالي، «إلا للأمور الضرورية جدا» مشددا على أهمية التقيد بالاشتراطات الصحية ولا سيما ارتداء الكمامة في الأماكن التي يوجد فيها تجمعات وداخل الأماكن المغلقة.

وأهاب بالجميع الحرص على تلقي الجرعة التعزيزية التنشيطية الثالثة، حيث أثبتت الدراسات فاعليتها من الإصابة بالمتحور أو الإصابة بأعراض شديدة في حالة الاصابة.

وأعرب عن الشكر والتقدير لمنتسبي الوزارة الذين عملوا وبشكل متواصل طوال السنتين الماضيتين منذ بدء جائحة كورونا، في المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز التطعيم والطوارئ الطبية من أطباء وممرضين وفنيين وإداريين وفنيين، آملا بأن تحتفل الكويت قريبا مع العالم بنهاية جائحة كورونا.

من جهة أخرى اعتمد مجلس الوزراء يوم الأحد الموافق الثاني من يناير المقبل، يوم راحة وتعطل فيه كل الأعمال، بجميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، بديلاً عن يوم السبت الأول من يناير.

بريطانيا : نسعى

للمصالح البريطانية على المدى البعيد، باعتبار أن مجلس التعاون إحدى أهم الشبكات في العالم للقضايا الإقليمية والأمنية الرئيسة.

أضافت أن تقوية الروابط الاقتصادية والامنية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ستعود بالمنفعة على جميع الاطراف من حيث تعزيز الامن المشترك او في خلق فرص العمل، مبينة ان «المعركة من أجل النفوذ الاقتصادي العالمي في تدفق كامل بالفعل «.

وشددت تراس في هذا السياق على ان «الاستثمار المشترك مع منطقة الخليج في البنية التحتية، سيسمح للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بعدم الاعتماد بشكل استراتيجي على أي مزود واحد، وفي الوقت نفسه تعزيز النمو النظيف وتشجيع المشاريع والابتكار على الازدهار».

وذكرت ان المفاوضات بين بريطانيا ودول مجلس التعاون بشأن اتفاق التجارة الحرة، ستبدأ العام المقبل بهدف رفع قيمة التبادلات التجارية التي تبلغ قيمتها السنوية نحو 30 مليار جنيه استرليني «6ر39 مليار دولار»، إضافة إلى تعزيز قطاعي الاستثمار والخدمات.

واوضحت تراس ان الاجتماع خلص الى الاتفاق حول على العمل المشترك لتعزيز التمويل النظيف والموثوق للبنية التحتية في الدول النامية عبر استخدام الخبرة الجماعية لمضاعفة أثر الاستثمارات.

ولفتت في هذا الاطار الى ترحيب مجلس التعاون، بإعادة إطلاق «هيئة الاستثمار الدولية البريطانية»، والتي ستزيد من الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة النظيفة، في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

من جانب آخر اكدت وزيرة الخارجية البريطانية ان الاجتماع ناقش ايضا الازمة في اليمن والنشاط الإيراني المزعزع للاستقرار الإقليمي، إضافة إلى الازمة الأفغانية.

وأكدت ان حكومة بلادها عملت من كثب مع الحلفاء الخليجيين بشأن هذه القضايا، وقدمت مساعدات إنسانية عاجلة وعملت معهم في عمليات الإجلاء في أفغانستان.

وقد التقى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، مع وزير الخارجية البريطانية إليزابيث تراس، على هامش أعمال الاجتماع الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة .

وتناول اللقاء مجمل العلاقات التاريخية، والصداقة الراسخة التي تجمع دولة الكويت والمملكة المتحدة ومناقشة مجالات التعاون المتعددة، بما يعزز المصالح المشتركة ويعود بالمنفعة على البلدين وشعبيهما الصديقين، والتنسيق في إطار تعزيز العمل الخليجي المشترك، والتعاون مع المملكة المتحدة في مختلف المجالات.

ناصر المحمد

دؤوبة كان لها أبلغ الأثر في تطوير مسيرة البحث العلمي الكويتي إذ يعد العجيري أحد الرواد والرموز أصحاب البصمات الواضحة في تاريخ البحث العلمي في مجالي الرياضيات وعلوم الفلك كما أسهمت مؤلفاته في تطوير المجالين في الكويت والعالمين العربي والإسلامي.

وأوضح أن أبحاث د. العجيري أضحت مرجعا علميا لكثير من الباحثين والفلكيين كما كانت دقته العلمية المعهودة سببا رئيسيا في اعتماد تقويمه للتاريخين الهجري والميلادي ومواقيت الصلاة في جميع المعاملات الحكومية بالكويت والقطاع الخاص وعلى رأسهم غرفة تجارة وصناعة الكويت التي اعتمدته في معاملاتها التجارية.

واستذكر المحمد اللقاء الأسبوعي بدكتور صالح العجيري في ديوانية الراحل الكريم برجس حمود البرجس الرئيس السابق لجمعية الهلال الأحمر وصاحب البصمات الواضحة والأثر الطيب في مجال العمل الإنساني والتطوعي،مشيراً إلى أن استذكار القامات تقودنا للتأكيد على أن الكويت ستظل دوما زاخرة بأبنائها من ذوي الكفاءات والخبرات القادرين على إكمال مسيرة التنمية والبناء.

بدوره شكر نائب رئيس مجلس الإدارة يوسف جمال العجيري رئيس و أعضاء مجلس الأمناء والإدارة لما قدموه من جهود مشيرا إلى الدور الكبير لوالده الراحل في التجهيز والإعداد لإنشاء المركز بإشراف مباشر من جده د. صالح العجيري.

وانطلقت فكرة إنشاء المركز من المرحوم جمال صالح العجيري الذي رسم الخطوط العريضة للمؤسسة وفق رؤية أشرف عليها والده بهدف ضمان مسيرة علم الفلك في الكويت وكذلك استمرار الجهود التي بذلها الدكتور صالح العجيري مؤسس علم الفلك في البلاد.لمختلف الأجهزة عبر استخدام أحدث الأدوات والمعدات الدقيقة والمطابقة للمعايير المعتمدة دوليا.

5 نواب : تحديد

من الرئيس بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة، ويعاونه عدد من الأمناء المساعدين، يعينون جميعاً وتحدد درجاتهم الوظيفية بقرار من الرئيس بعد موافقة مكتب المجلس «.

«المادة الثانية» : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن الفقرة الأولى من المادة «177» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تنص على أن «يرأس الأمانة العامة للمجلس أمين عام ، يعين بقرار من الرئيس بعد موافقة مكتب المجلس « وفي العام 2007 وبموجب القانون رقم «8» لسنة 2007 عدلت الفقرة فأصبح نصها كالآتي : « يرأس الأمانة العامة للمجلس أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين، يعينون جميعا وتحدد درجاتهم الوظيفية بقرار من الرئيس بعد موافقة مكتب المجلس « وبمقتضى هذا التعديل وهو الساري الآن يقوم رئيس المجلس بتعيين الأمين العام والأمناء العامين المساعدين، ويحدد درجاتهم الوظيفية وذلك بعد موافقة مكتب المجلس».

وحيث إن منصب الأمين العام منصب إداري رفيع، وتناط به مهام ومسؤوليات كبيرة ومؤثرة، رؤي تعديل الفقرة الأولى المذكورة أعلاه مرة أخرى، لوضع ضوابط لشغل هذا المنصب بحيث يكون التعيين من ذوي الخبرة والكفاءة في العمل البرلماني، لأن هؤلاء هم الأقدر على تولي هذه المهام، وفي حصر الاختيار على أهل الاختصاص تحفيزا لهم وفتح الباب أمامهم للإبداع والتنافس الشريف، كما رؤي أيضا تقييد فترة تولي منصب الأمين العام لتكون أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة فقط، ويتيح ذلك الاستفادة من خبرات وكفاءات مختلفة ومتنوعة

المناور يقترح

الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لمن يتقاعد «1000 د.ك» ألف دينار كويتي.

«مادة ثانية»: تعاد تسوية المعاشات التقاعدية للمتقاعدين الكويتيين من الذكور والإناث ممن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون ولم تبلغ معاشاتهم الحد الأدنى «1000 د.ك » ألف دينار كويتي ، ليكمل الفارق وفق الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون.

«مادة ثالثه»: تتحمل الخزانة العامة للدولة الفروقات المالية لتنفيذ أحكام هذا القانون.

بنك الائتمان

قبل 10 أعوام بسواعد كوادره الوطنية، للتسهيل على المواطنين وإجراء معاملاتهم إلكترونيا دون عناء المراجعة.

وأكد انه «يعد من الجهات الحكومية التي نجحت في تنفيذ نظام المعاملات الالكترونية، خصوصا خلال فترة جائحة كورونا» التي شهدت تباعدا اجتماعيا، وتحولا كبيرا من المستخدمين إلى المنصات الإلكترونية.

وذكر ان التحول الرقمي أسهم كذلك في حماية المال العام، وتقليص الدورة المستندية على معاملات البنك، إضافة إلى تقليل نسبة الخطأ بشكل كبير، والتأكد من سلامة كل المستندات المطلوبة وعدم تزويرها.

إضافة خدمتين

وقال كاظم لـ«كونا» إنه بإضافة هاتين الخدمتين الجديدتين بات عدد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها «شؤون القصر» 32 خدمة، يمكن لمستخدمي التطبيق التقديم عليها عبر خاصية «الخدمات» في التطبيق للمشمولين برعاية الهيئة.

وأكد استمرار جهود الجهات الحكومية في إضافة ورفع خدمات جديدة عبر تطبيق «سهل»، لتعزيز تجربة المستخدمين للتطبيق الذي يمكن تحميله من خلال متاجر التطبيقات للأجهزة الذكية.

العالم سيواجه

سيصبح مهيمنا و»سنواجه أسابيع أو أشهرا صعبة مع دخولنا في عمق فصل الشتاء».

وصرح لقناة «إيه بي سي» (ABC)، أن المتحور ينتشر «بسرعة حقا، حرفيا في كل أنحاء العالم، وبلا أدنى شك في بلدنا»، معربا عن قلقه من أن نحو 50 مليون أميركي مؤهلين للتطعيم لم يتلقوا اللقاح بعد.

وأعلن السيناتوران الأميركيان إليزابيث وارن وكوري بوكر، المرشحان السابقان للانتخابات التمهيدية الرئاسية للحزب الديمقراطي لعام 2020، على تويتر الأحد أنهما مصابان بكوفيد-19 وأن أعراضهما خفيفة، رغم تلقيهما التطعيم والجرعة المعززة. لكنهما لم يذكرا ما إذا كانا مصابين بالمتحور أوميكرون.

وأودت الجائحة بحياة أكثر من 5 ملايين شخص في كل أنحاء العالم منذ أن أبلغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين عن ظهور المرض أواخر ديسمبر 2019. والولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررا جراء الفيروس مع تسجيلها أكثر من 800 ألف وفاة.

وينتشر المتحور أوميكرون من فيروس كورونا سريعا حول العالم، مما تسبب في فرض قيود في كثير من البلدان، على غرار هولندا التي فرضت إغلاقا، وسط احتجاجات واسعة النطاق ضد هذه القيود.

ففي فرنسا أظهرت الفحوص الأحد إصابة وزيرة الصناعة الفرنسية أنييس بانييه – رونا شابه بكوفيد19–، في وقت تسجل فيه البلاد مستوى مرتفعا من الإصابات يبلغ نحو 50 ألف حالة جديدة يوميا، حسب السلطات.

وفي بريطانيا أعلن عمدة لندن صادق خان حالة الطوارئ لمساعدة السلطات الصحية على التعامل مع الانتشار الكبير لمتحور أوميكرون، مشددا على أن فرض قيود جديدة لاحتواء مرض فيروس كورونا «كوفيد19–» أمر حتمي؛ لأن من دونها ستنهار مرافق الخدمات العامة مثل هيئة الخدمات الصحية.

لكن وزير المالية البريطاني ريشي سوناك و9 وزراء آخرين في الحكومة يعارضون فرض قيود جديدة قبل احتفالات عيد الميلاد للحد من انتشار أوميكرون، وفق صحيفة تايمز.

ويأتي إعلان عمدة لندن بعد أن بلغ عدد الوفيات جراء الإصابة بكورونا 125 حالة أمس السبت، مقارنة مع 111 وفاة أول أمس الجمعة.

وفي أيرلندا، تُقفل الحانات والمطاعم عند الساعة الثامنة مساء اعتبارا من أمس الأحد حتى نهاية يناير المقبل.

أما الدانمارك، فستغلق اعتبارا من الأحد ولمدة شهر المسارح ودور السينما وقاعات الحفلات الموسيقية، فضلا عن المتنزهات الترفيهية والمتاحف.

بدورها، أعلنت السلطات الألمانية إدراج المملكة المتحدة على لائحة الدول العالية المخاطر لناحية تفشي كورونا، وهو ما سيستدعي فرض قيود كثيرة على السفر.

وأظهرت بيانات معهد روبرت كوخ للأمراض المعدية اليوم الاثنين ارتفاع عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا في ألمانيا إلى 6 ملايين بعد تسجيل 16 ألفا و86 إصابة جديدة.

وقالت هيئة مراقبة الصحة في ألمانيا إن الوافدين من بريطانيا يجب أن يخضعوا لحجر إلزامي لمدة أسبوعين في ألمانيا، بما في ذلك الأشخاص الذين تلقوا التطعيم أو تعافوا من الإصابة بكورونا.

مصر أغلقت

تقارير إخبارية بإغلاق موانئ في الإسكندرية ودمياط

وكانت السلطات المصرية قد أعلنت بالأمس تعليق الدراسة اليوم في عدة محافظات من بينها القاهرة والإسكندرية.